قانون إعدام الأسرى يعدم إسرائيل الديمقراطية

باسم برهوم

في شبابي المبكر قرأت كتاب المقصلة للروائي والفيلسوف الفرنسي البير كامو، والكتاب هو عبارة عن عدة مقالات على شكل قصص قصيرة، تتناول أغلبها وحشية أحكام الإعدام على مختلف أشكالها، الرمي بالرصاص، بالمقصلة، بالمشانق، او قطع الرأس بالسيف، او حتى الحرق، او الإعدام بالكرسي الكهربائي اللعين. عندما كتب كامو مجموعة مقالاته كانت فلسفة القرن العشرين قد بدأت تضع بصمتها على الفكر الإنساني، ردا على الفاشية والاستعمار، كانت البشرية تأمل الانتقال من حالة التوحش إلى حالة أكثر تحضرا وإنسانية، لذلك حرض كامو وغيره ضد حكم الاعدام، والتي بدأت الدول الواحدة بعد الأخرى تعلن إلغاءه لأنه شكل آخر للجريمة.

إسرائيل التي تأسست في تلك الحقبة التاريخية كانت من بين ما تتفاخر به أنها دولة لا حكم بالإعدام فيها، لا لتقدم نفسها أنها دولة ديمقراطية وحسب، وإنما لتضع نفسها بين الدول الراقية الأكثر إنسانية، وانها جزء من أوروبا التي جميع دولها باستثناء بيلاروسيا تحرم حكم الإعدام. كانت إسرائيل، بعد تأسيسها عام 1948 إلى أن سيطر عليها اليمين الفاشي تحاول أن تطلي نفسها بقشرة من التحضر والديمقراطية، كانت حريصة على امتداد عقود على هذه القشرة، في محاولة لكي لا يرى الرأي العام العالمي جوهرها، وأنها بالأساس دولة عنصرية، دولة تطهير عرقي، ودولة تحتل أرض شعب آخر.

واليوم وبعد أن أضافت إسرائيل لنفسها صفة أخرى أكثر وحشية وهمجية، انها دولة إبادة جماعية، من الواضح أنها بقيادة الثلاثي الفاشي نتنياهو وبن غافير وسموتريش لم تعد تكترث لقشرة النفاق التي كان اليسار الإسرائيلي حريصا عليها. وقامت بالمصادقة على قانون يهودية الدولة، وقانون يسمح بإعدام الأسرى الفلسطينيين. بالسنوات الاخيرة، أو خلال العقدين الأخيرين كانت إسرائيل تعدم الفلسطينيين ميدانيا، يقوم جنود جيشها بإعدام الأطفال والنساء والشباب والصحفيين والأطباء والمسعفين وكبار السن، وفي أكثر الأحيان من دون تقديم أي مبرر، أو أنها تدعي بأن هذا الإنسان كان ينوي قتل جنود الاحتلال. وداخل المعتقلات كانت إسرائيل تمارس الإعدام «الناعم» للأسرى الفلسطينيين، فقد استشهد 313 أسيرا فلسطينيا في ظروف غامضة في المعتقلات الإسرائيلية، او بسبب الإهمال الطبي، او تحت التعذيب، ومنذ أن أصبحت مصلحة السجون الإسرائيلية ضمن نطاق سلطة بن غفير استشهد 110 أسرى فلسطينيين في ظروف غامضة.

وبعد القانون لن تحتاج إسرائيل لممارسة قتل الأسرى بالسر أو في الخفاء، إنما سترتكب جرائمها بالعلن، وبتفاخر بالقياس لسلوك الوزير الفاشي بن غفير. وبينما كانت إسرائيل تعدم الفلسطينيين، كان العالم يغمض عينيه ويصم أذنيه ولا ينطق، والعالم نفسه صمت عندما تأسست إسرائيل على حساب شعب آخر، صمت عن التطهير العرقي وعشرات المجازر التي ارتكبتها الدولة العبرية اثناء حرب «استقلالها» عندما قامت بتدمير 500 قرية فلسطينية كي تمنع عودة أصحابها لها. ماذا حصل عندما صمتت أوروبا عن الفاشية الصاعدة في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين؟ أخذ الصمت عن هذه الفاشية الأوروبية العالم الى حرب عالمية ثانية مدمرة قتلت ما يقارب 100 مليون إنسان. وعندما صمت العالم عن ممارسات إسرائيل العنصرية ماذا حصل؟ ارتكبت جريمة حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، راح ضحيتها 75 ألف إنسان فلسطيني وجرح أكثر من 200 ألف، وها هي إسرائيل تأخذ البشرية كلها من حرب إلى أخرى.

باستثناء أصوات خافته في أوروبا، لم يسمع الشعب الفلسطيني أي موقف دولي صلب من قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، والأهم أن إسرائيل لم تسمع أي نقد جدي لقانون يشرع جرائم القتل ضد الأسرى الفلسطينيين. لذلك هي لن ترتدع، فماذا يتظر العالم لتأخذه إسرائيل لحرب نووية؟

قانون «إعدام الأسرى».. مأسسة الإبادة وشرعنة الفاشية الصهيونية

محمد ربيع

لم يكن إقرار الكنيست الصهيوني لما يسمى «قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين» مجرد تشريع قانوني عابر أو مناورة سياسية بل هو الإعلان الرسمي عن بلوغ الفاشية الصهيونية ذروة تكوينها البنيوي، وتحويل القتل من ممارسة ميدانية غارقة في الدم إلى عقيدة قضائية مغلفة بنصوص قانونية زائفة.

إن هذا القانون ليس خارجاً عن هذا المسار الإجرامي، بل هو الثمرة المسمومة لمنظومة سادية ترى في محو الفلسطيني -وجوداً وهوية وجسداً- شرطاً أيديولوجياً لبقائها، وهو يمنح «الموت» طابعاً بيروقراطياً يجعل من منصة القضاء مشنقةً رسمية، ومن قاعة المحكمة مسرحاً لتصفية الحسابات الوجودية مع شعب يرفض الانكسار.

إننا حين نقرأ هذا القانون، لا نقرأ نصاً تشريعياً بالمعنى التقليدي، بل نطالع وثيقة إدانة لمنظومة استعمارية تجاوزت حدود «الأبارتهايد» لتستقر في مربع الإبادة الجماعية الممنهجة؛ فهذا التشريع هو الوجه الآخر لما يمارسه جيش الاحتلال من إبادة جماعية وقتل وتشريد، وما تقترفه عصابات المستوطنين من إرهاب وحرق وتنكيل، حيث تتكامل الأدوار في مثلث الموت بين الرصاصة والمطرقة والمقصلة.

إن مأسسة الإعدام هي تجلٍّ صارخ لسياسة التنكيل التي لم تعد تكتفي بالاعتقال، بل باتت تسعى لشرعنة تصفية الجسد الفلسطيني كجزء من عملية «تطهير» شاملة.

وهنا تبرز الحقيقة الفجة التي تربط الحاضر بماضٍ لم يغادرنا؛ إذ يتجسد في هذا القانون الفكر الإرهابي الذي حمله المجرم الارهابي «باروخ جولدشتاين» في الحرم الإبراهيمي، فبينما أفرغ جولدشتاين رصاصاته في أجساد الساجدين تحت جنح الظلام، نجد تلاميذه وورثته الأيديولوجيين اليوم يتربعون على سدة التشريع ليسنّوا «قانون الموت» تحت أضواء الكنيست.

إنها رحلة الإرهاب الصهيوني من «رصاصات القتل الغادرة» إلى «القلم الدموي الذي خط هذا القانون» ومن «المجزرة الفردية» إلى «المجزرة القانونية الممنهجة»، حيث لم يعد القاتل مطارداً بل أصبح هو المشرّع والمقرر.

وما يحدث في غرف الكنيست المسكونة بكل هذا الغلو والتطرف، يتم تصنيف الفلسطيني كـ «كائن» لا يستحق الحياة، وتُسن القوانين لتسهيل محوه جسدياً ومعنوياً، وسط صمت دولي يشجع الاحتلال على المضي قدماً في سياسة الإبادة الجماعية التي تجري فصولها الآن على امتداد الجغرافيا الفلسطينية المحاصرة بالدم والنار.

ويخطئ من يظن أن هذا التوحش هو نتاج صدفة سياسية أو تغير في الائتلافات الحاكمة، بل هو استمرار طبيعي لتاريخ طويل من الإرهاب الصهيوني الذي نشأت عليه مؤسسات هذا الكيان.

ولعل هذا التشريع يعكس رغبة محمومة في الانتقام من الحركة الأسيرة التي ظلت تمثل بصمودها عاراً يلاحق السجان، وهي محاولة بائسة لكسر إرادة الحرية عبر التلويح بالمقصلة.

إن الإرهاب الذي يمارسه الاحتلال اليوم ليس إرهاباً فردياً، بل هو «إرهاب دولة» منظم، يستخدم القانون أداة للجريمة، ويحول مؤسسات «الديمقراطية المزعومة» إلى منصات لشرعنة القتل، ما يؤكد أننا أمام منظومة فاشية متكاملة الأركان، لا تكتفي باحتلال الأرض، بل تسعى لاستئصال البشر وتدنيس الوجود الإنساني عبر أبشع صور التنكيل والتعذيب الممنهج داخل السجون وخارجها، في محاولة يائسة لتطويع التاريخ وتحويل فلسطين إلى ساحة إعدام مفتوحة.

ومع إقرار قانون الموت هذا، يضع العالم بأسره، بمؤسساته الحقوقية والقانونية، أمام مرآة الحقيقة العارية؛ فحين يصبح الإعدام قانوناً، والقتل والتهجير سياسة رسمية، تسقط كل الأقنعة وتتهاوى الذرائع الأخلاقية التي لطالما تغطى خلفها الاحتلال لعقود. إنها دعوة صريحة للدم، وتفويض رسمي لجيش الاحتلال ومستوطنيه لممارسة أبشع أنواع السادية والترهيب تحت غطاء التشريع.

ولكن، وفي قلب هذا الظلام الدامس، يبقى اليقين الفلسطيني راسخاً بأن المشانق التي يجهزها الاحتلال لن تزيد الأسرى إلا عناداً، ولن تزيد الشعب إلا إصراراً على انتزاع حريته؛ فالحق التاريخي لا يسقط بقرار من «كنيست» فاشي، والعدالة التي تقيدها السلاسل اليوم هي التي ستطارد الجلاد غداً في ساحات الحقيقة والتاريخ، ليبقى الأسرى أحياءً في ضمير أمتهم كأيقونات للخلود، بينما يذهب القاتل وتلاميذه وتشريعاتهم الساداية إلى مزابل التاريخ كشاهد على حقبة من الانحطاط الإنساني والوحشية الصهيونية التي لم تشهد البشرية لها مثيلاً في التاريخ المعاصر.

مونديال 2026: العراق تحجز المقعد العربي الثامن وإيطاليا تغيب للمرة الثالثة تواليا

عواصم- وفا- اكتملت قائمة جميع المنتخبات المتأهلة إلى بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026، التي ستقام في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، بين 11 حزيران/ يونيو و19 وتموز/ يوليو المقبل، في أول نسخة تضم 48 منتخبا.

وفي إنجاز تاريخي طال انتظاره، حجز منتخب العراق بطاقة العبور إلى نهائيات كأس العالم لكرة القدم بعد غياب دام أربعة عقود، إثر فوزه المثير على نظيره البوليفي بنتيجة 1-2 في المباراة الفاصلة ضمن الملحق القاري التي أقيمت بمدينة مونتيري في المكسيك.

وسجل هدفي «أسود الرافدين» كل من علي الحمادي وأيمن حسين، ليمنحا منتخب بلادهما عودة تاريخية إلى المونديال، بعدما كانت مشاركته الوحيدة السابقة في نسخة 1986 التي استضافتها المكسيك. في المقابل، اكتفى المنتخب البوليفي بهدف وحيد عبر لاعبه الشاب مويسيس بانياغوا.

وبهذا التأهل، ينضم العراق إلى مجموعة قوية تضم منتخبات فرنسا والسنغال والنرويج. كما ارتفع عدد المنتخبات العربية المشاركة إلى ثمانية، في رقم قياسي غير مسبوق.

وجاء هذا الإنجاز رغم ظروف صعبة أحاطت بتحضيرات المنتخب العراقي، حيث واجه صعوبات لوجستية وسفر معقدة بسبب الأوضاع الأمنية في المنطقة، ما اضطره لتغيير خطط الإعداد والتنقل في اللحظات الأخيرة.

كما تأهلت جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر الملحق القاري بعد فوزها على جامايكا بهدف في الدقيقة 100، لتعود إلى المونديال لأول مرة منذ 1974.

إيطاليا تغيب للمرة الثالثة تواليا وتأهل البوسنة والسويد وتركيا وتشيكيا

وفشلت إيطاليا في تجنب ما يعتبر كارثة بالنسبة لبلد يتنفس كرة القدم، وأخفقت في التأهل إلى النهائيات لمرة ثالثة تواليا بسقوطها بركلات الترجيح أمام مضيفتها البوسنة والهرسك التي تأهلت بصحبة السويد وتركيا وتشيكيا، في الملحق الأوروبي لمونديال 2026.

وللمرة الثالثة تواليا، وجدت إيطاليا نفسها مجبرة على خوض الملحق الأوروبي بعد فشلها في التأهل عن مجموعتها، فتكرر سيناريو نسختي 2018 و2022 حين غابت عن نهائيات روسيا وقطر.

وخسرت إيطاليا في ملحق نهائيات 2018 أمام السويد 1-0 ذهابا خارج أرضها وتعادلت إيابا 0-0 وغابت عن البطولة للمرة الأولى منذ 1966، ثم سقطت في نصف نهائي الملحق الأوروبي لنسخة 2022 على أرضها أمام مقدونيا الشمالية 0 - 1 تلقته في الدقيقة الثانية من الوقت بدلا من الضائع.

وحلت إيطاليا ثانية في تصفيات النسخة المقبلة بعد خسارتها ذهابا وإيابا أمام إيرلينغ هالاند ورفاقه في المنتخب النرويجي بمجموع 1 - 7، ما اضطرها لخوض الملحق حيث تجاوزت إيرلندا الشمالية 2 - 0 في نصف نهائي المسار الأول الأسبوع الماضي، قبل أن تسقط بطلة العالم أربع مرات أمام البوسنة والهرسك بركلات الترجيح 1 - 4 بعد التعادل 1-1 في الوقتين الأصلي والإضافي في زينيتسا.

ودفعت إيطاليا ثمن طرد أليساندرو باستوني في الدقيقة 41 من لقاء تقدمت خلاله عبر مويس كين (15) قبل أن يعادل البديل هاريس تاباكوفيتش في أواخر الشوط الثاني (79).

وستخوض البوسنة والهرسك بالتالي النهائيات للمرة الثانية، بعد أولى عام 2014، حيث ستلعب في المجموعة الثانية التي تضم كندا وقطر وسويسرا.

وقاد فيكتور يوكيريس منتخب السويد إلى النهائيات للمرة الثانية فقط في آخر 20 عاما، بتسجيله هدف الفوز على بولندا 3 - 2 في الرمق الأخير في نهائي المسار الثاني.

وسجل مهاجم أرسنال الإنجليزي هدف التأهل في الدقيقة 88 من اللقاء، فيما كان الهدفان الآخران لأنتوني إيلانغا (19) وغوستاف لاغيربييلكه (44) وهدفا بولندا لنيكولا جاليفسكي (33) وكارول سفيديرسكي (55).

وتلعب السويد في مشاركتها الثالثة عشرة ضمن المجموعة السادسة التي تضم هولندا واليابان وتونس.

ولعب يوكيريس الدور الرئيس في عودة السويد إلى النهائيات بعد غيابها عن نسخة 2022، بتسجيله ثلاثية الفوز على أوكرانيا 1-3 في نصف نهائي هذا المسار، معوضا بأفضل طريقة غياب مهاجم ليفربول الإنجليزي ألكسندر أيزاك للإصابة.

وفي بريشتينا، انتهى حلم منتخب كوسوفو الذي كان صاحب أدنى تصنيف بين منتخبات الملحق، ببلوغ أول بطولة كبرى بعد نحو عقد من انضمامه إلى الاتحادين الدولي (فيفا) والأوروبي (يويفا)، بخسارته أمام ضيفته التركي بهدف سجله كريم أكتورأوغلو (53).

وستخوض تركيا النهائيات لأول مرة منذ حصولها على المركز الثالث في كوريا الجنوبية واليابان 2002.

وستلعب تركيا ضمن المجموعة الرابعة رفقة أستراليا والباراغواي والولايات المتحدة، صاحبة الضيافة بالشراكة مع كندا والمكسيك.

وبلغت تشيكيا النهائيات للمرة الأولى منذ 2006 بفوزها على ضيفتها الدنمارك بركلات الترجيح 1-3 بعد التعادل 2-2 في الوقتين الأصلي والإضافي في نهائي المسار الرابع.

وسجل بافل سولتش (3) ولاديسلاف كريتشي (100) هدفي تشيكيا التي ستخوض النهائيات للمرة الثانية، بعد أولى عام 2006 حين خرجت من الدور الأول، فيما حرمت الدنمارك من مشاركة ثالثة تواليا وسابعة في تاريخها رغم هدفي يواكيم أندرسن (72) وكاسبر هوغ (111).

وتلعب تشيكيا في النهائيات ضمن المجموعة الأولى التي تضم شريكة الضيافة المكسيك وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية.

ولأول مرة في تاريخ البطولة، سيشارك 48 منتخبا.

فرحة العراقيين بالتأهل لكأس العالم. «أ.ف.ب»

سؤال عالماشي

موفق مطر

قانون الصهيونية الدينية حافة الهاوية «لمملكة إسرائيل الثالثة»!!

أن يحتسي إيتمار بن غفير رئيس حزب «عظمة يهودية» زجاجة شمبانيا محتفلا مع نواب في كنيست منظومة الاحتلال والصهيونية الدينية بإقرار «قانون اعدام الأسرى الفلسطينيين» فهذا دليل قاطع على أن قادة أحزاب المنظومة الحاكمين، يقودون حافلة دولة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني «اسرائيل» الى مجمع العنصرية والتمييز والنقاء العرقي الذي انطلقت منه، حيث يطفأ محركها وتفكك عجلاتها «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط!!» و«الجيش الأخلاقي!!» و«المدافع عن القيم والحضارة الغربية» و«أرض الميعاد وشعب اللّه المختار» لتبقى هكذا عارية بدون قناع أو ستر، وحتى بلا ورقة توت، الى حين تحرر وشفاء الذاكرة الانسانية عموما، وذاكرة اليهود العاديين البسطاء في العالم من داء الصهيونية السياسية الاستعمارية العنصرية، التي كانت سببا في شقائهم، واستخدامهم من قبل أقرانهم الرأسماليين أصحاب النفوذ في الدول الاستعمارية الكبرى كأدوات بلا رحمة أو شفقة لتأمين مصالحهم منذ مؤتمر المنظمة الصهيونية في مدينة بازل السويسرية 1897، تماما كما تفعل بهم الآن الصهيونية الدينية التي قررت دمغ ما يسمونه «الدولة اليهودية» و«مملكة إسرائيل الثالثة» بالعداء المطلق للقيم الأخلاقية، لرقي وسمو العقل الإنساني ولعقيدة والحرية والحقوق والعدل والسلام، المتجسدة في شرائع وقوانين واتفاقيات ومواثيق الشرعية الدولية، متذرعة بمعاداة السامية، وارتكاب جرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني لتستكمل حملة الابادة الدموية «بقانون إعدام» عنصري، يطبق فقط على المواطن الفلسطيني، ما يجعلها الدولة الوحيدة على خريطة الكرة الأرضية السياسية التي تحتكر (الإرهاب وجريمة الحرب والجريمة ضد الإنسانية، والإبادة والإعدام) وتنفذ كل هذا بتشريع قرارات ومشاريع وخطط وعمليات عسكرية تنفذ بسلاح جيشها وتنظيمات المستوطنين الإجرامية، دون النظر أو الإقرار بأن هذه الأفعال كانت سائدة في زمن المجتمعات البشرية الهمجية، التي أباحت السطو على حياة الآخر وأرض وطنه وثرواته وتحديد مصير حاضره ومستقبله، ارتكازا على رجوح كفة القوة لصالحها. فكيف إذا تأصل هذا المفهوم لدى مجتمع سياسي (قادة احزاب متطرفة) يحكم دولة، تمتلك أحدث الأسلحة الاستراتيجية والتدمير الشامل، وتوظف خبرات افرادها العلمية والتقنية في غير صالح الدولة والإنسانية، وهذا ما يجب علينا نحن الشعب الفلسطيني المحب للسلام ومعنا الإسرائيليون واليهود في العالم المحبون للسلام تبصره ورؤيته من إجل حاضرنا ومستقبلنا.

فقانون الإعدام ليس جديدا فهو قائم ميدانيا قبل تشريعه، ونشهد تطبيقاته يوميا منذ عقود، وللتذكير فإن أول مناضل مقاتل أجل الحرية أسرته قوات الاحتلال جريحا سنة 1965 الفدائي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، محمود بكر حجازي، قد حكم عليه بالإعدام، لكن الحكم أسقط بالاستئناف، لكن محاولات قتله مسموما تكررت إلى أن تم إطلاق حريته بصفقة: مناضل أسير مقابل جندي إسرائيلي أسير سنة 1971، أما فظاعة الخطر الأعظم في هذا القانون فيكمن في طبيعة تكوين العقل الصهيوني الديني الحاكم لإسرائيل، وانعدام قدرته على التحرر من قيود نظم وسلوكيات البشرية الهمجية، رغم الحداثة المتميزة التي تبدو عليها الدولة، فهذه العقلية مدمرة حتما لذاتها ولمحيطها، ونعتقد أن نظرية التفوق والنقاء العرقي التي تبناها الحزب النازي ورئيسه أدولف هتلر في ألمانيا قد تسببت بحرب عالمية ثانية وبعشرات الملايين من الضحايا ودمار عظيم في أوروبا، وهنا يجب القول: مالم يحدث تدخل دولي يوقف تمدد سرطان الهمجية في العقل الصهيوني الديني الحاكم في اسرائيل، كما حدث واجتث سرطان ما سمي الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» فإن شعوب المنطقة الحضارية في الشرق الأوسط وكذلك في دول شمال وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، تدفع غصبا نحو الهبوط الى عصور الهمجية البشرية، لكن بأسلحة دمار لا تبقي ولا تذر، فالمشنقة والمقصلة والصلب والإحراق بالنار حتى الموت، ليست من الإنسانية بشيء، فالعدالة تبدأ بمنع الأسباب (الاحتلال والاستيطان) قبل تحديد الجزاء (القانون العنصري).

4/1 د

CONSULAT GÉNÉRAL DE FRANCE À JÉRUSALEM
Égalité
Égalité
Fraternité

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities

دولة فلسطين - وزارة الحكم المحلي - بلدية ميثلون

اسم المناقصة: انشاء منتزه وحديقة عامة

رقم المناقصة: Meithalun-MM-01 -2026

ضمن مشروع تمكين الهيئات المحلية من خلال التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الدعم المالي لأطراف ثالثة والمنفذ من الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وبتمويل من القنصلية الفرنسية العامة في القدس، تود بلدية ميثلون استخدام جزء من مخصصاتها ضمن المشروع لتسديد المبالغ المستحقة بموجب عقد انشاء منتزه وحديقة عامة (المرحلة الثالثة) ورقم المناقصة Meithalun-MM-01-2026 الذي من أجله تم إصدار هذه الدعوة لتقديم عروض أسعار.

1. تدعو بلدية ميثلون المناقصين ذوي الاهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لـ بلدية ميثلون علما بان المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة.
2. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على معلومات إضافية عن المناقصة من بلدية ميثلون على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة [8:00 ص] إلى الساعة [2:00 م] من أيام السبت الى الخميس.
3. يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها [50 يورو].
4. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل السبت الموافق 2026/05/2 الساعة 12:00 ظهراً، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
5. يجب ان يرفق مع كل عطاء «كفالة دخول عطاء» بقيمة [1000 يورو] سارية المفعول لمدة 120 يوم من تاريخ فتح المناقصة وفقا للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة.
6. سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في يوم الأربعاء 2026/5/2 الساعة الثانية عشر ظهراً].
7. العنوان المذكور اعلاه هو:

بلدية ميثلون: جوال : هاتف : 042516112
بريد الكتروني : Meithalun.Municipality@gmail.com